أثر الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية (1970 – 2014)

ط.د.سميرة كرمين*

د.ليلى اسمهان بقبق**

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر عناصر الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي من جهة، واختبار العلاقة بين إيرادات الجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، وتم استخدام اختبار التكامل المتزامن (Johansen)، وتطبيق منهجية نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)، فخلصت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك حسب الطرح الكينزي، وأن إيرادات الجباية البترولية لها أثر قوي وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، إيرادات الجباية البترولية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك، تصحيح الخطأ الشعاعي.

Résumé :L'objectif de cet étude est d'analyser l'impact du Budget de l'Etat sur la croissance économique en Algérie durant la période (1970 – 2014) , en examinant l'effet des dépenses publiques et des recettes pétrolières sur le produit intérieur brut (le PIB).

Notre étude empirique prend appui sur la cointégration de Johansan et le modèle à correction d'erreur. Les résultats obtenus mettent en évidence que les dépenses publiques et les recettes pétrolières ont un effet positif et significatif sur le PIB,

Mots clés : les dépenses publiques, les recettes pétrolières, la croissance économique, le produit intérieur brut, cointégration, modèle à correction d'erreur.

* ط.د/ سميرة كرمين، طالبة دكتوراه ل م د ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر.

**د/ليلى اسمهان بقبق، استاذ محاضر قسم أ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر.

مقدمة:

بعد تأزم الأوضاع الاقتصادية وتطورها، وظهور أزمة الكساد العالمي سنة 1929، أصبح من الضروري التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، والانتقال إلى مفهوم الدولة المتدخلة، ببروز الفكر الكينزي الذي اعتمد على الموازنة العامة كقاعدة أساسية للخروج من الأزمة، فاستعمل الإنفاق العمومي باعتباره المضخة التي تنشط الاقتصاد الوطني وتدفع بعجلة النمو الاقتصادي كأداة فعالة للخروج من الركود الاقتصادي السائد، و ذلك بالاعتماد على الإيرادات العامة لتغطية نفقات المشاريع الاستثمارية، ومواجهة الأزمات الاقتصادية.

وباعتبار هذه الأزمات الحادة والهزات هي وليدة الدول المتقدمة، فإن ذلك لم يمنع من انتقالها إلى الدول النامية، ومن بينها الجزائر التي عرفت عدة تغيرات وتطورات اقتصادية، مما جعل الدولة تنتهج عدة سياسات إنفاقيه، بحكم أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي يعتمد بشدة على عائدات قطاع المحروقات، الذي يعد مصدرا رئيسيا للدخل ولتمويل الموازنة العامة. من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة ويمكن بلورتها في صيغة السؤال التالي:

كيف تؤثر الموازنة العامة من خلال نفقاتها وإيراداتها على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أولا: الإطار النظري للموازنة العامة:

1- مفهوم الموازنة العامة: هي خطة تنفيذية قصيرة الأجل، تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والأهداف بعيدة المدى إلى برامج سنوية تعمل على تنفيذ الخطة العامة، كما تعمل على التنسيق بين مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتسهل الرقابة والإشراف على النشاط الحكومي وتقسيمه في سبيل تحقيق الأهداف العامة للتنمية[1].

عرفها القانون الفرنسي: بأنها قانون مالي سنوي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها. **عرفها القانون البلجيكي:**" بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية."

عرفها القانون الأمريكي: صك تقدر فيه نفقات السنة الموالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها.[2]

الموازنة العامة هي عبارة عن برنامج متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة ومواردها لفترة زمنية لاحقة عادة ما تكون سنة، وتتولى الدولة تنفيذها.[3]

2- أهم أدوات الموازنة العامة:

- **النفقات العامة:** " النفقة هي مبلغ نقدي تتحمله الدولة من أجل محافظة على رفاهية الاقتصاد."[4]
- **الإيرادات العامة:** " هي الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة بشكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة."[5] ومن أهم مصادرها :

* **الإيرادات الاقتصادية:** وهو ما يعرف بالدومين، والذي يعبر عن الممتلكات العقارية والمنقولة للدولة، ويمكن أن يكون عام أو خاص.[6]

* **الإيرادات السيادية:** وتشمل كل من:

– **الرسوم**: وتمثل مبلغا من المال يدفعه الفرد إجباريا للدولة مقابل خدمة أو نفع خاص يحصل عليه من طرف إحدى الهيئات أو الإدارات.[7]

– **الضرائب**: هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل، وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة.[8]

* **الإيرادات الائتمانية**: وتشمل كل من:

– **القروض**: وهي مبالغ تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي من الغير على التعهد بردها وبدفع الفوائد عنها وفقا لشروط العقد.[9]

– **الإصدار النقدي**: هو خلق كمية إضافية من النقد الورقي حيث يتم استخدامها في تمويل النفقات العامة.[10]

ثانيا: الآثار الاقتصادية للموازنة العامة على الانتاج الوطني :

تعتبر كل من النفقات العامة والإيرادات العامة عنصرين هامين في الموازنة العامة، وتستطيع الدولة استعمالهما للتدخل في النشاط الاقتصادي، والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك، الادخار، الدخل، الأسعار، التشغيل، الاستثمار ومن ثم على الناتج الوطني ..).

1- أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني :

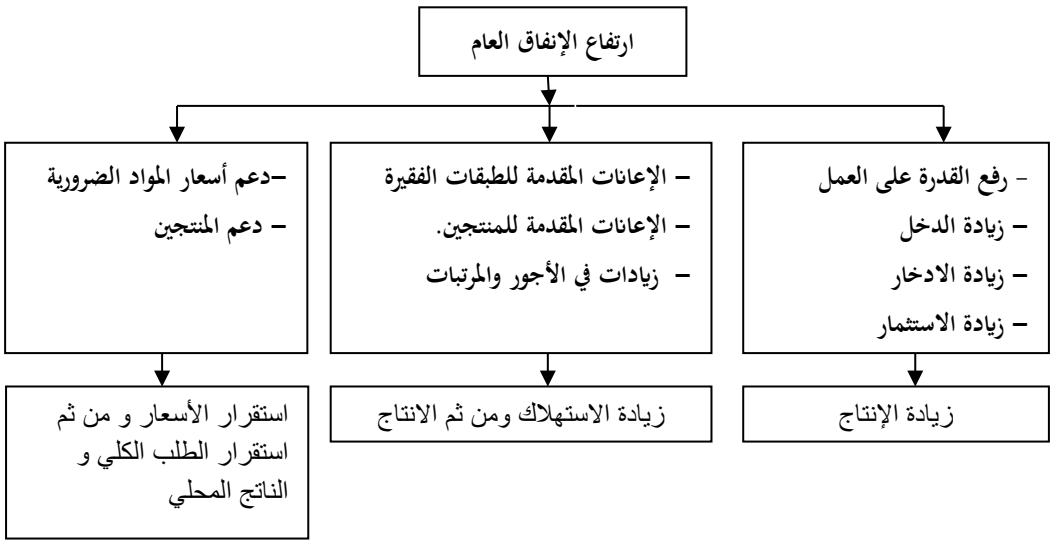

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على دراسات سابقة.

2- أثر الضريبة على الناتج الوطني:

2- 1 أثر الضريبة على الناتج الكلي في فترة الكساد:

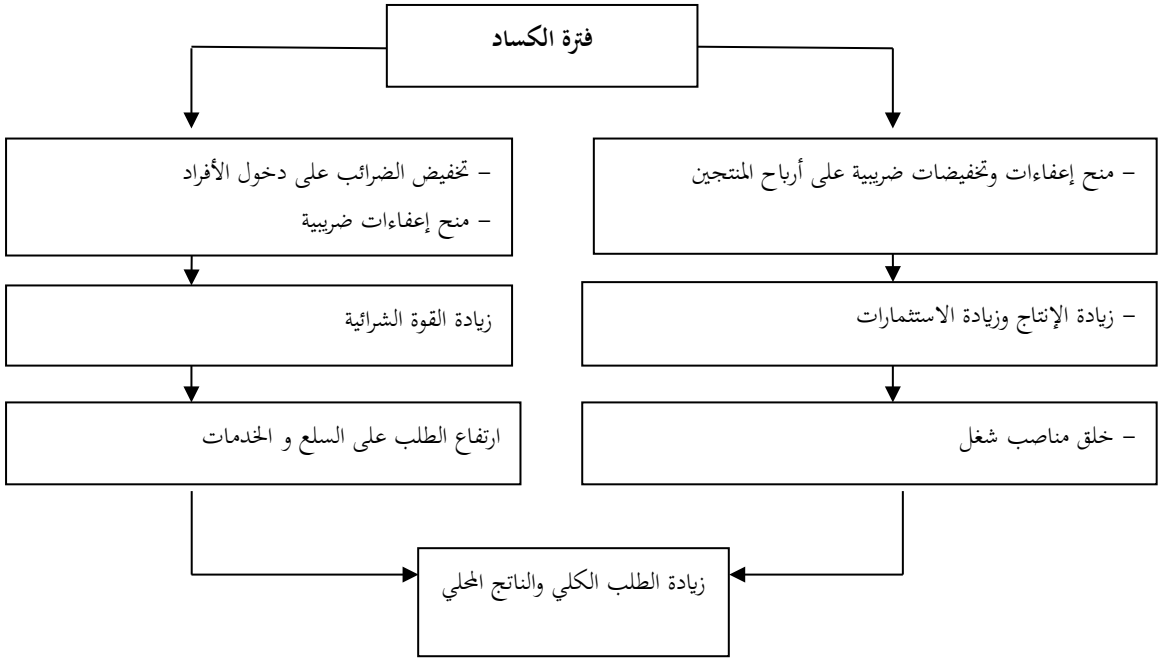

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الدراسات سابقة.

2-2 أثر الضريبة على الناتج المحلي في فترة الرخاء:

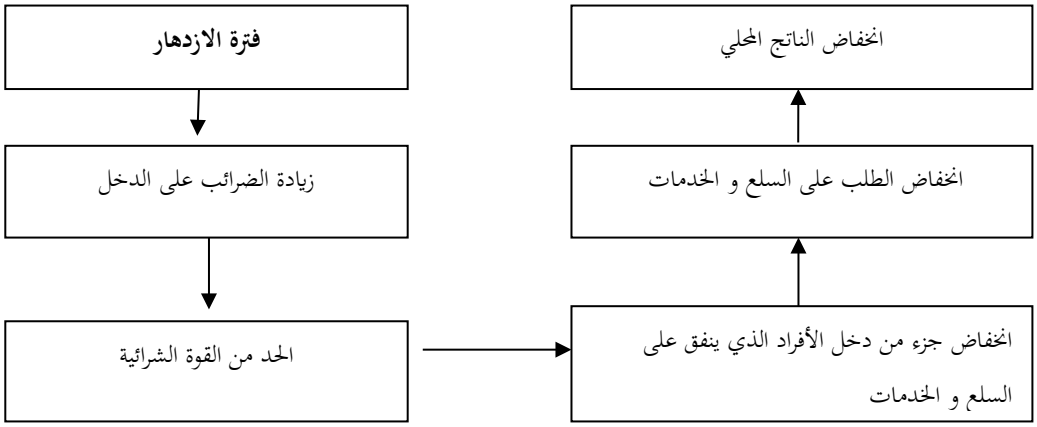

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

ثالثا: مراحل تطور الموازنة العامة في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ السبعينات اختلالات هيكلية واسعة، أدت إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، وارتفاع حجم الديون الخارجية، وتدهور أسعار النفط، وعجز الميزان التجاري، كل هذا دفع بالدولة إلى القيام بجملة من الإصلاحات

الاقتصادية لمواجهة عجز الموازنة العامة وتعزيز النمو الاقتصادي، وبذلك تم الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق ثم إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ثم برنامج الإنعاش الخماسي.

1–الموازنة العامة في فترة الاقتصاد المخطط (1970– 1989):

عرف الاقتصاد الجزائري أولى بدايات عهده بالتخطيط الشامل، وذلك بهدف وضع جهاز إداري فعال لتسيير البرامج والخطط وبناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، من خلال استغلال ثروات الدولة لإحداث تغيرات جذرية في هياكل التصدير تسمح بتحقيق إيرادات متنوعة تبعا لتنوع الصادرات، وزيادة إنتاج القيم المضافة عن طريق الاندماج بين القطاعات والفروع، عوض الاعتماد على تصدير المواد الأولية التي تعرف تذبذبا وتدهورا في الأسواق العالمية بصفة مستمرة.[11]

انعكست المخططات التنموية بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة، حيث عرفت كل من النفقات العامة والإيرادات العامة تغيرات جمة، وسوف نوضح ذلك من خلال الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (1): تطور الجباية البترولية والجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1970–1989):

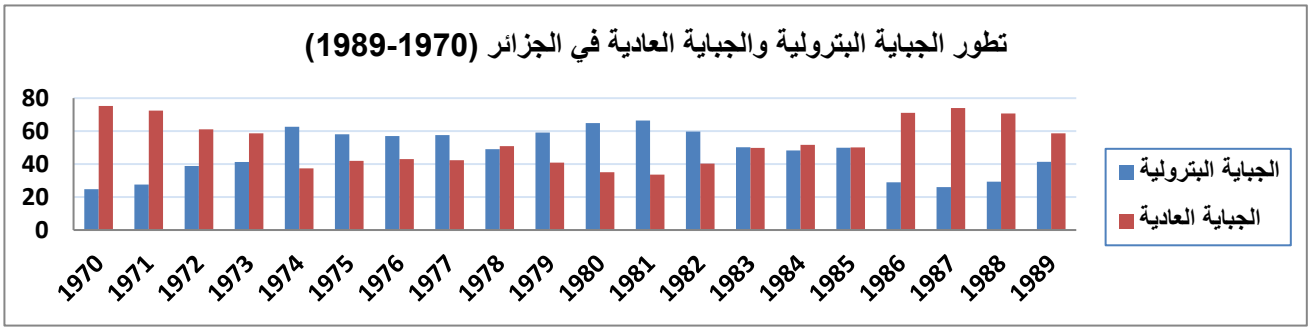

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات:

-ONS : Office National des Statistique (comptabilité national), Rétrospective statistique 1962 - 2011, p260.

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن السياسة الضريبية في الجزائر اعتمدت بالدرجة الأولى على الجباية البترولية، التي انتقلت من 24.74% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 1970 إلى 66.42% في سنة 1981، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول التي بلغت 12.52$ في سنة 1974 ووصلت إلى 37.10$ في سنة 1981. أما الجباية العادية عرفت نوعا من الانخفاض حيث انتقلت من 75.26% من إجمالي الإيرادات العامة في سنة 1970 إلى 33.58% سنة 1981. في حين بدأت الجباية البترولية بالانخفاض بداية من 1981 لتعرف أدنى مستوياتها في سنة 1986 بسبب "الصدمة النفطية العالمية المعاكسة التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط سنة 1986، حيث تزعزع الاقتصاد الجزائري، وظهرت إختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط "[12]، إذ وصل سعر البرميل الواحد إلى 13.93$، الأمر الذي أدى إلى تدهور المداخيل النفطية ودفع بالدولة لإعادة النظر في

الجباية العادية – فعرف الاقتصاد عدة تعديلات ضريبية تهدف إلى تمويل الاقتصاد الوطني وتفعيل النشاط الاقتصادي- لتصل نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة في سنة 1989 إلى 58.64%.

الشكل رقم (2): تطور الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970– 1989).

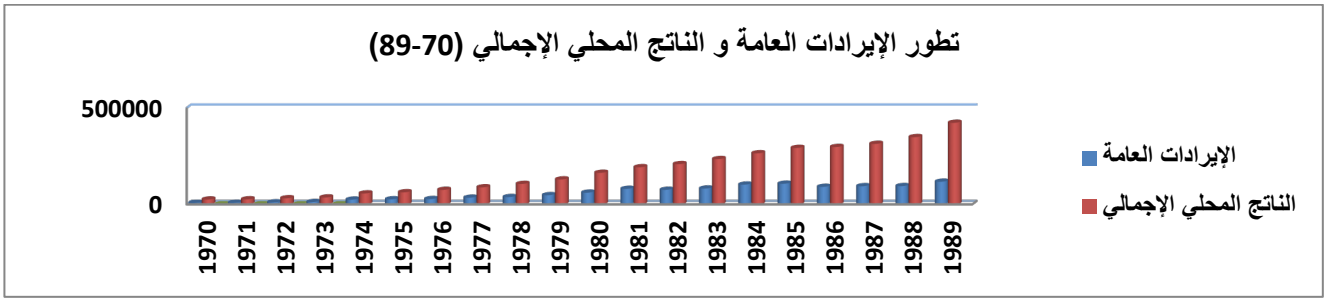

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات:

-ONS : Office National des Statistique (comptabilité national), Rétrospective statistique 1962 - 2011, p260.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي عرفا ارتفاعا محسوسا خلال السبعينيات ليبلغا أعلى مستوياتهما في سنة 1974، ويعود ذلك إلى تطبيق الدولة للمخطط الرباعي الثاني، بالإضافة إلى انتعاش أسعار النفط، لكن في الثمانينيات عرفت الإيرادات العامة نوعا من الانخفاض بسبب الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، في المقابل سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا ويرجع ذلك إلى ارتفاع المديونية الخارجية وتدهور المداخيل النفط.

الشكل رقم (3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970 – 1989).

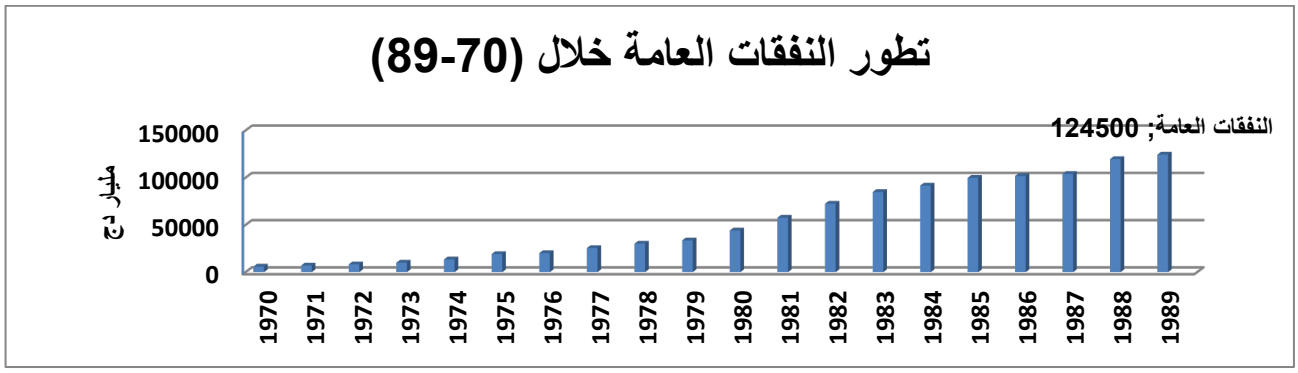

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات:

ONS : Office National des Statistique (comptabilité national), Rétrospective statistique 1962 - 2011, p260.

عرفت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا في نسبة الإنفاق العام ، فانتقلت من 24.41% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1970 إلى 29.29% سنة 1977، ويرجع هذا لسياسة الإنفاق المطبقة من طرف الحكومة والمتمثلة في تبني

الأسلوب الإشتراكي كمنهج للتنمية الإقتصادية، وانتهاج إستراتيجية صناعية بالدرجة الأولى ضمن برنامج التخطيط، وهو ما دفع بالدولة إلى الرفع من إنفاقها الإستثماري معتمدة في ذلك على مداخيل الجباية البترولية." إذ وصل معدل الإستثمار الحكومي إلى 46% بين عامي 1978 -1979، بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث بلغت حصة القطاع الصناعي 62%، وارتفع الإستثمار الإجمالي من 3409 مليون دينار إلى 5342 مليون دينار، وهو ما يمثل 52% من الناتج، لكن رغم الحجم الكبير للإستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات، وهذا نتيجة للتأخر في الإنجاز والبيروقراطية."[13]

الشكل رقم (4): تطور رصيد الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970–1989).

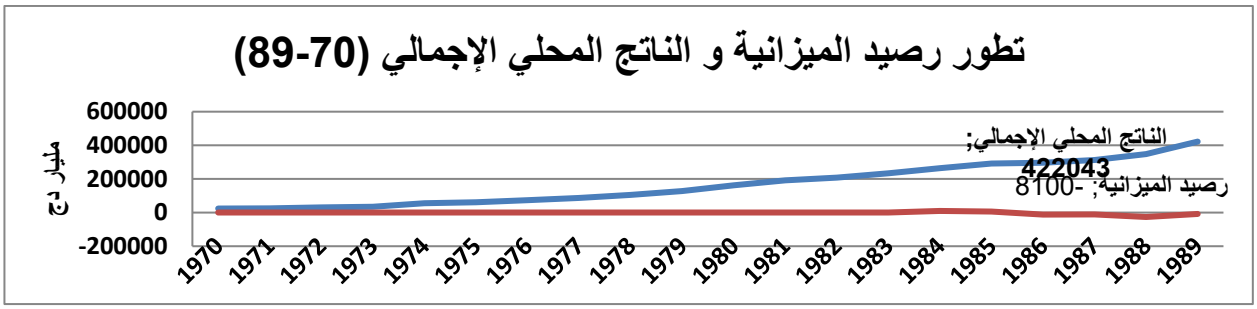

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات:

ONS : Office National des Statistique (comptabilité national), Rétrospective statistique 1962 - 2011, p260.

نلاحظ أن هذه الفترة عرفت تطورا كبيرا في جانب المالية العامة، حيث حققت الموازنة العامة فوائض مالية منذ سنة 1972 إلى غاية 1985، لأن مداخيل الخزينة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، وفي المقابل صاحبها ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، لكن رصيد الميزانية عرف عجزا بداية من سنة 1986 بسبب الأزمة النفطية، فرغم هذا فإن الناتج المحلي الإجمالي شهد زيادة معتبرة، ويمكن تفسير هذا بزيادة حجم النفقات العامة بشكل أدى إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج ، وعليه يمكن القول أن الرصيد السالب للميزانية يؤثر بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي.

2-الموازنة العامة خلال مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق (1989 –1998):

شكلت الصدمة النفطية لسنة 1986، الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري، فظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، وتبين بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، فبرزت كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وفشلت محاولات التصحيح الذاتي، حيث شرعت الحكومة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الهيكلي. وبهذا الصدد انتهجت الجزائر "سياسة التصحيح المدعمة من طرف المؤسسات المالية،–كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي– والمتمثلة في سياسة الاستقرار الاقتصادي وسياسة التصحيح الهيكلي."[14] التي كان الهدف

منها متمثلا في إعادة توازن الاقتصاديات الكلية من خلال ترشيد الطلب المحلي والحد من نمو نقد الائتمان، وتقييد عجز الموازنة العامة من خلال اتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات الحكومية، وترشيد النفقات، بالإضافة إلى اتباع سياسة لسعر الصرف، وجذب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات، وتشجيع تحول الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية.[15]

الشكل رقم (5): تطور إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة (1990 – 1998).

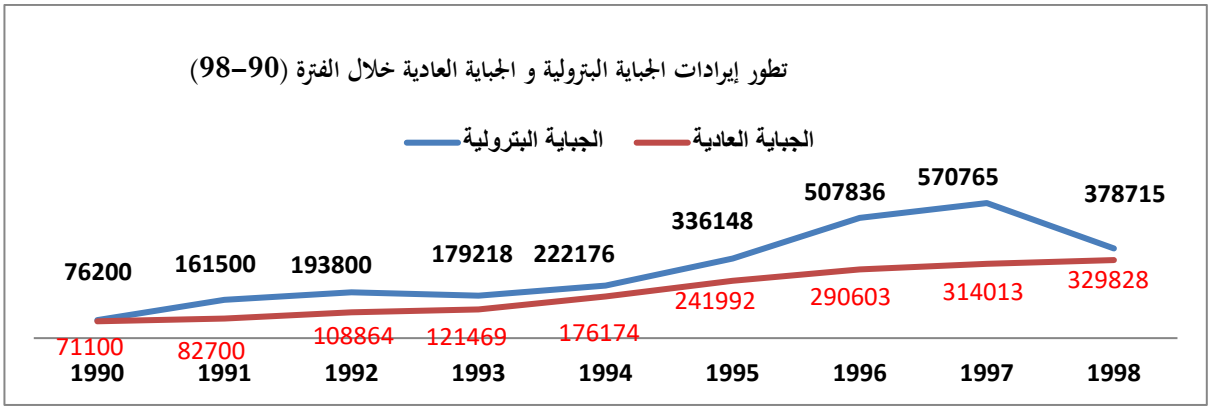

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

impôt. - Ministère des finances : direction générale des
- ONS : Office National des Statistique (comptabilité national), Rétrospective statistique 1962 - 2011, p260.

من خلال الشكل البياني نلاحظ هيمنة إيرادات الجباية البترولية على إيرادات الجباية العادية، وذلك لارتفاع أسعار البترول سنة 1990 بسبب حرب الخليج، إذ بلغ سعر البرميل الواحد 23,73 $، فانتقلت نسبتها من 51.73 % من إجمالي الإيرادات سنة 1990 إلى 53.45% سنة 1998، أما الجباية العادية فقد عرفت تذبذبا وتراجعا في المساهمة في الإيرادات العامة، التي بلغت نسبتها 48.27% في سنة 1990 لتصل إلى 46. 55% في سنة 1998. ورغم الإصلاحات الضريبية التي تميزت بها هذه الفترة من خلال التصحيحات الهيكلية، التي تهدف إلى تحسين مردودية الجباية العادية على حساب الجباية البترولية، إلا أنها بقيت متواضعة ولم ترتفع إلى المستوى المطلوب.

الشكل رقم (6): تطور الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 – 1998):

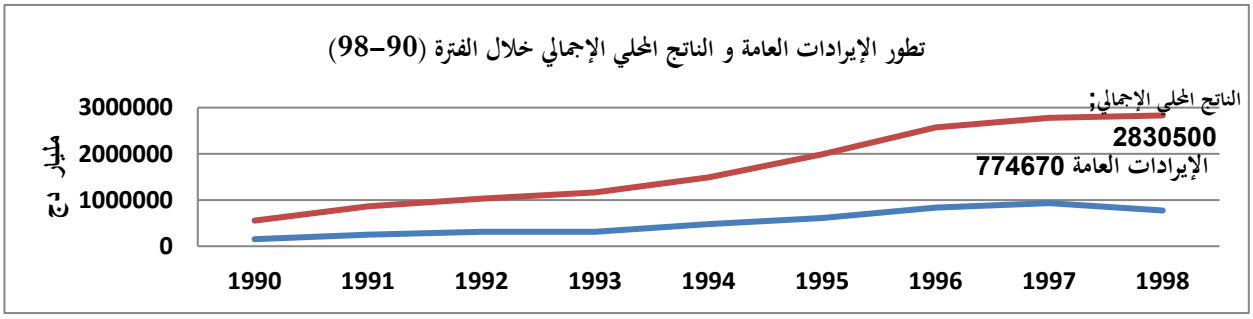

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المعطيات الواردة عن:

impôt. - Ministère des finances : direction générale des
- ONS : Office National des Statistique (comptabilité national), Rétrospective statistique 1962 - 2011, p260

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ، ارتفاع ملحوظ في الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول التي شهدتها هذه الفترة، مما أدى إلى زيادة مداخيل الجباية البترولية، وهو ما زاد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (7): تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 – 1998):

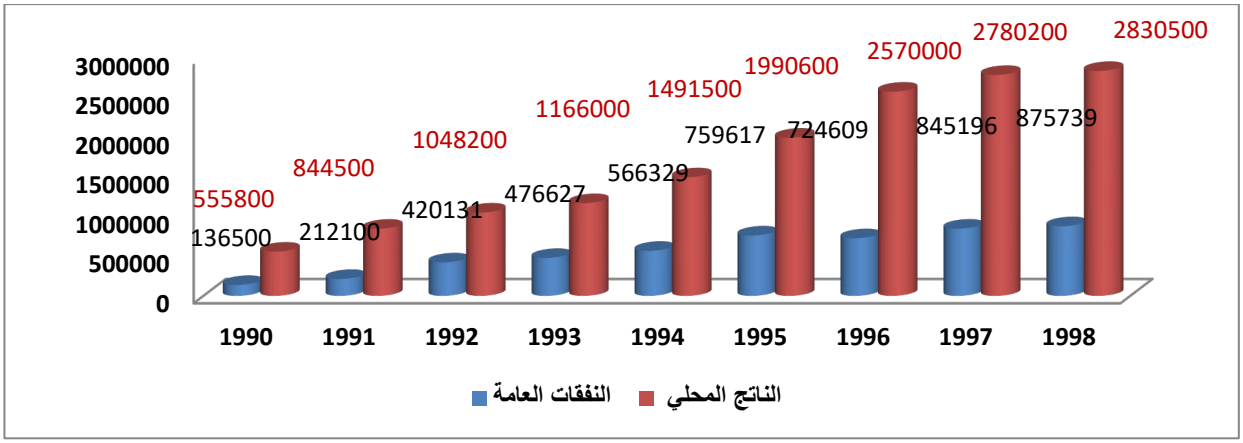

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المعطيات الواردة عن:

08-120. -Algeria statistical appendix. Imf country repport, n°

من خلال الشكل البياني نلاحظ تزايد حجم النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الانتقالية ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الاستعداد الإئتماني والممتدة من 1990 إلى غاية 1995، حيث تضاعف حجم الإنفاق العام حوالي ثلاث مرات إذ سجل في سنة 1995 حوالي 759.617 مليار دج، وفي المقابل نسجل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي.

المرحلة الثانية: وتمتد من 1995 إلى غاية 1998وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، والرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي، ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة وهذا ما نلاحظه من الشكل البياني الذي يوضح انخفاض حجم الإنفاق العام بداية من 1995في مقابل ارتفاع متذبذب للناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (8): تطور رصيد الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990– 1998)

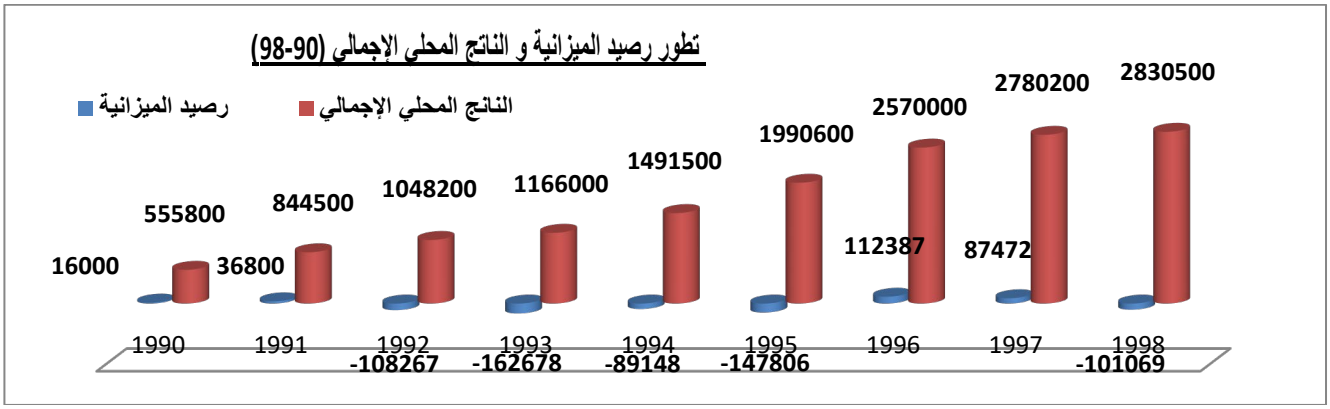

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

08-120. -Algeria statistical appendix. Imf country repport, n°
impôt. - Ministère des finances : direction générale des
- ONS : Office National des Statistique (comptabilité national), Rétrospective statistique 1962 - 2011, p260

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا متذبذبا، أما رصيد الميزانية فقد حقق عجزا منذ 1992 قدر ب 108.267 مليار دج واستمر الوضع لأربعة سنوات على التوالي، يمكن تفسير ذلك بالوضعية الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، بالإضافة إلى تدهور أسعار البترول الذي قدر سعر البرميل الواحد ب 17 دولار، لكن بداية من سنة 1996 استطاعت الميزانية تحقيق فوائض بفضل عودة ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى التعديل الهيكلي الذي قامت به الدولة واللجوء إلى المؤسسات الدولية لتمويل عجز ميزانيتها، مما أدى إلى المساهمة في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: الموازنة العامة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (1999 – 2014):

تعتبر فترة ما بعد الإصلاحات نقطة تحول في مسار الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد عودة ارتفاع أسعار المحروقات في سنة 1999، والتي أضفت نوعا من الراحة المالية خلال هذه الفترة، كما تم استغلال الفوائض المالية في بعث النشاط الاقتصادي[16]، حيث شرعت الجزائر منذ 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية تنموية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لهذا الشأن في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن الكبير في أسعار النفط، الأمر الذي ألزم الدولة بضرورة تدارك التأخر الموروث عن الأزمة المالية والأمنية للبلاد، وهو ما تمثل في بعث حركية الاستثمار وتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد ودعم النشاط الاقتصادي[17].

الشكل رقم (9): تطور رصيد الموازنة العامة خلال فترة (1999 – 2014)

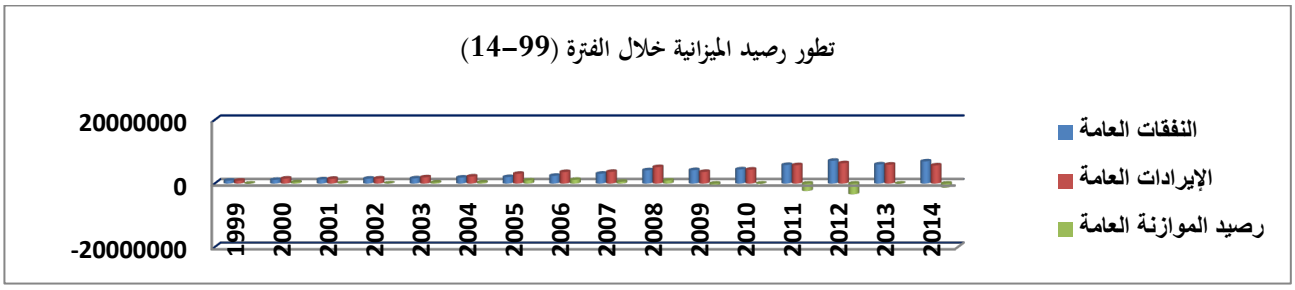

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

-Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002-2014.

-IMF : Algeria statistical appendix , p18.

الشكل رقم(10): تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي (1999– 2014)

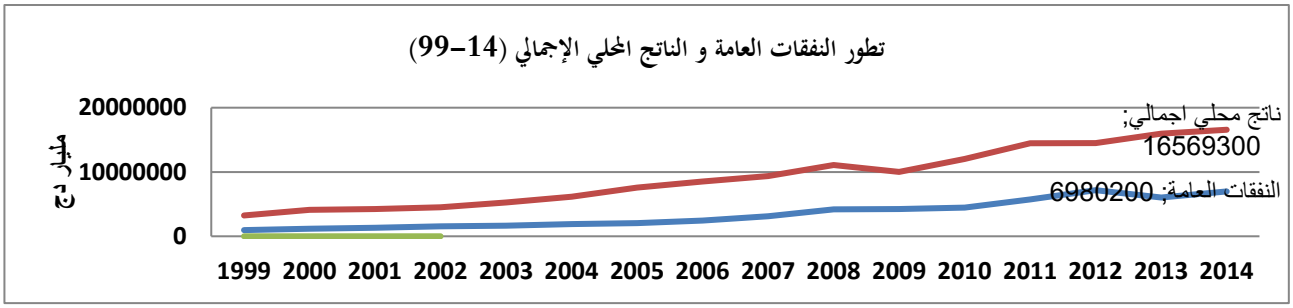

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- ONS : Office National des Statistique (comptabilité national), Rétrospective statistique 1962 - 2011, p260.

-Rapport annuel de banque d'Algérie : 2012- 2013- 2014.

الشكل رقم (11): تطور الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي (99– 14).

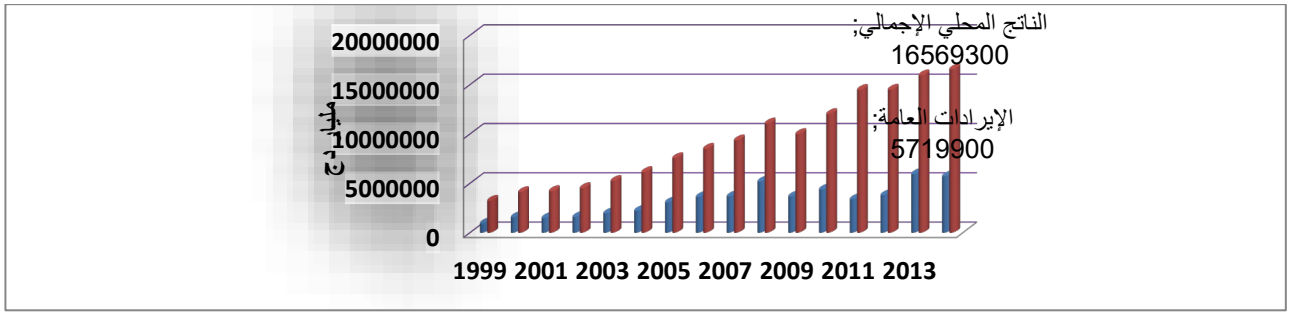

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

ONS : Office National des Statistique (comptabilité national), Rétrospective statistique 1962 - 2011, p260.

-Rapport annuel de banque d'Algérie : 2012- 2013- 2014.

من خلال الأشكال البيانية أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة شهدت تطورا ملحوظا منذ 1999 إلى غاية 2008، ويرجع ذلك لانتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتميزت الفترة بوفرة المداخيل الجبائية، أما النفقات العامة فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا كبيرا، ويرجع ذلك لانتهاج الدولة سياسة انفاقية توسعية، من خلال اهتمامها بالقطاعات ذات الأولوية مثل المحروقات والصناعة والفلاحة والسياحة...وتحفيزها للاستثمارات الكبرى، أما رصيد الموازنة فحقق فوائض مالية ضخمة مقارنة بالسنوات الماضية، إذ سميت الفترة بزمن البحبوحة المالية، في ظل وفرة المداخيل المالية، جراء الارتفاعات الخيالية لأسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل الواحد في سنة 2008 إلى 94,1 $. كما أن الناتج المحلي الإجمالي عرف هو الآخر تطورا كبيرا خلال الفترة نفسها، إلا أنه بداية من 2009 انخفضت حصيلة الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى "الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسواق النفط، وانعكست بالسلب على أسعار النفط، وتميزت الفترة بالركود الاقتصادي للدول المتقدمة، وتقلص النشاط الاقتصادي في الدول الناشئة، وانخفاض المنتجات المصدرة."[18] هذا في الوقت الذي عرفت فيه النفقات العامة نموا متزايدا، إذ سجلت في سنة 2014 حوالي 6980200 مليار دج، ويرجع ذلك لمواصلة الدولة تطبيق المخططات التنموية لإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث قامت بتطبيق البرنامج الخماسي بهدف توطيد النمو، وذلك بين سنتي 2010 و2014. أما الموازنة فقد سجلت عجزا معتبرا يعود إلى زيادة النفقات العامة بمعدلات كبيرة ومتزايدة وتراجع الإيرادات العامة، التي تبقى عرضة للتغيرات الخارجية، لأنها مرهونة بأسعار النفط. وقد عرف الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر انخفاضا سنة 2009، ليعود فيرتفع في السنة الموالية لتحسن أسعار النفط ، و عليه يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي بقي مرهونا بقطاع المحروقات رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة.

رابعا: تطور معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات شمولا إذ يشمل كافة القطاعات الاقتصادية ويعكس النشاط الاقتصادي للدولة، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت، ويضم المشتريات والبضائع والخدمات المنتجة محليا من طرف الأفراد والشركات والأجانب والمؤسسات الحكومية.

الشكل رقم (13): تطور معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 1989)

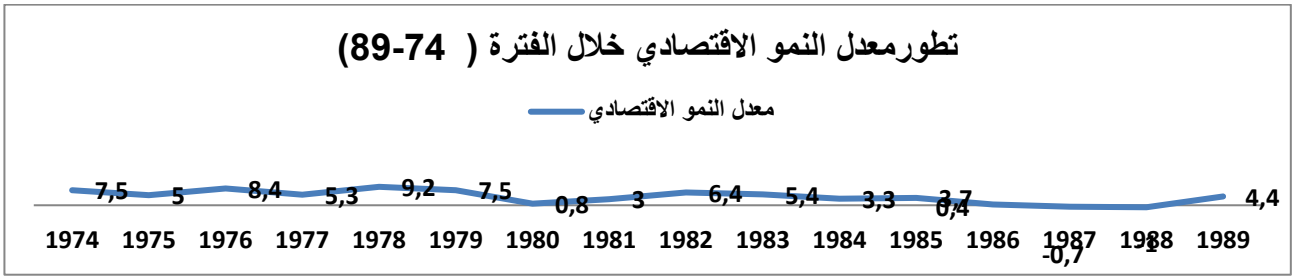

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962-2011)، ص 262.

تميزت الفترة (1970-1989) بتذبذبات وتراجعات نسبية في معدلات النمو الاقتصادي، اختلفت من فترة لأخرى، حيث سجلت في 1974 معدل نمو قدر ب 7.5 % نفسره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية، تلك الحرب التي صاحبها ارتفاع في أسعار النفط، ولكن سجلت في السنوات الموالية تذبذبات لتصل في سنة 1980 إلى معدل منخفض بلغ 0.8%، بالتزامن مع الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، حيث انعكس ذلك بشكل كبير على معدل النمو إذ سجل مستويات ضعيفة بلغت 0.4%، ليستمر في الانخفاض في سنوات 1987 و1988 فيصل إلى 0.7- %، و 1-% على التوالي، وترتب على السياسة الاقتصادية التوسعية المطبقة من طرف الدولة أداءا اقتصاديا لا بأس به، خاصة فيما يخص النمو، لكن كان لتلك السياسة انعكاسات سلبية أثرت في النمو الاقتصادي، كعجز الإنتاج الوطني على تلبية الاحتياجات العامة في ظل الركود في المجال الفلاحي، وقد تم الشروع في الثمانينيات باتخاذ مجموعة من الإجراءات لإعادة توازن توزيع الاستثمارات لصالح مختلف القطاعات الغير صناعية، غير أن ظهور الأزمة النفطية أدى إلى انهيار الاقتصاد الوطني وهو ما أدى إلى إحداث خلل في الميزانية العامة وميزان المدفوعات مما استدعى ضرورة التفكير في القيام بإصلاحات هيكلية.

الشكل رقم (14): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (90 – 14).

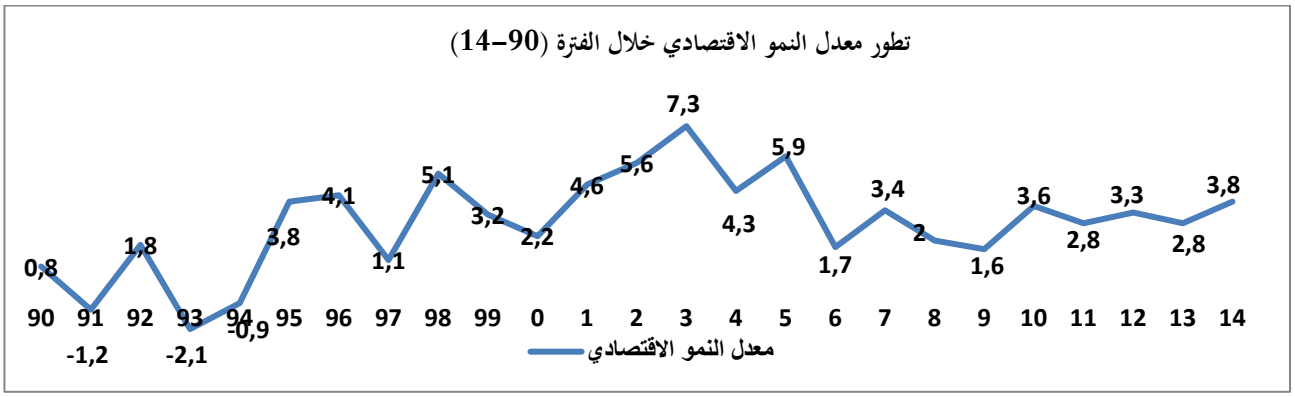

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الجزائري (2002- 2014)

-wold development/ data the world bank (data world bank. Org/world- development indicators)

من خلال الشكل البياني يتبين لنا أن معدل النمو الاقتصادي شهد تقلبات وتذبذبات في بداية التسعينيات، ويرتبط ذلك بالمديونية الخانقة التي واجهتها الدولة، مما دفعها إلى التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية، وإتباع برنامج تحقيق الاستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي، من دون أن تنتهج سياسة اقتصادية واضحة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، ولكن في سنة 2001 بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الذي يهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، بدأ معدل النمو يأخذ نسبا متواضعة .

إذ بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي في السنة نفسها حوالي 4,6%، ليستمر بوتيرة جيدة في السنة الموالية ويحقق 5,6 %، ويتسارع النمو بصورة سريعة في سنة 2003 ليحقق نسبة7,3% ويعود ذلك إلى تزايد الموارد المتاحة،

ويستمر النمو بوتيرة متواضعة تتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، إذ بلغ معدل النمو في سنة 2009 حوالي 1,6 %، ويرجع ذلك إلى الصدمة الخارجية 2009 التي واجهها الاقتصاد الجزائري، والتي نجم عنها تفاقم الأزمة المالية، إلا أن الأداءات الاقتصادية والمالية المسجلة في 2001- 2008 وخصوصا الوضعية المالية الخارجية، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته في المقاومة،[19] وعليه يمكن أن نرجع أسباب التراجع في معدلات النمو الاقتصادي في هذه الفترة إلى انخفاض حجم الاستثمارات سواء كانت عامة أو خاصة.

وإجمالا يمكن القول أن النتائج الإيجابية في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ترجع أساسا لقطاع المحروقات، وهو ما يبقي النمو الاقتصادي هشا، لأنه لم يكن وليد القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فهذا النمو الاقتصادي مصيره مرتبط بأسعار النفط على المستوى الدولي، كذلك تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس على المستوى المعيشي.

خامسا: الدراسة القياسية:

الهدف من هذه الدراسة القياسية هو معرفة مدى تأثير الموازنة العامة من خلال نفقاتها و إيراداتها على النمو الاقتصادي، وذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وتطبيق اختبار التكامل المتزامن، واختبار تصحيح الخطأ الشعاعي، والاعتماد على برنامج eviews 8.

– تحديد المتغيرات محل الدراسة:

-**الناتج المحلي الإجمالي**: تم استخدام هذا المؤشر نظرا لأهميته الكبيرة، إذ من خلاله يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي.

-**النفقات العامة الإجمالية**: وتشمل مجموع نفقات التسيير و التجهيز.

-**إيرادات الجباية البترولية**: تم استخدامها بحكم أنها تحتل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة.

$$pib = \alpha_0 + \alpha_1 g + \alpha_2 TP + \sum t$$

TP: إيرادات الجباية البترولية

g: إجمالي النفقات العامة

pib: الناتج المحلي الإجمالي

$\sum t$: البواقي (الأخطاء العشوائية)

–دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: نقوم بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار Dickey Fuller الموسَّع ، وعند مستوى معنوية 5%:

-دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية (pib):

المتغير	المستوى	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الإحتمالية
Pib	ثابت+ اتجاه	-0,6911	-3,5236	0,9671
	ثابت	2,18615	-2,9350	0,9999
	بدون ثابت ولا اتجاه	3,3992	-1,9490	0,9997

من خلال الجدول يتبين لنا وباستعمال اختبار "ديكي فولر" الموسَّع أن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية، والقيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% ، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تدل على وجود جذر الوحدة، ويمكن القول أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى، وننتقل إلى الفرق الأول.

المتغير	الفرق الأول	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الإحتمالية
Pib	ثابت+ اتجاه	-4,720328	-3,526609	0,0026
	ثابت	-4,079361	-2,936442	0,0004
	بدون ثابت ولا اتجاه	-3,456732	-1,949319	0,0045

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية أقل من القيمة الجدولية، أما القيمة الاحتمالية هي أقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه نرفض الفرضية العدمية التي تفيد وجود جذر الوحدة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن السلسلة مستقرة في الفرق الأول أي من الدرجة الأولى..

- دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية (G):

المتغير	المستوى	القيمة الإحصائية	القيمة الجد ولية	القيمة الاحتمالية
G	ثابت+ اتجاه	-1,0306	-3 ,5207	0 ,9285
	ثابت	0 ,24455	-2 ,9331	0,9723
	بدون ثابت ولا اتجاه	0,6475	-1 ,9488	0 ,8522

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية، أما القيمة الاحتمالية فهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تفيد أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة ، أي أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى. ومنه ننتقل إلى الفرق الأول.

المتغير	الفرق الأول	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الإحتمالية
G	ثابت+اتجاه	-4,83287	-3,52078	0,0018
	ثابت	-4,93421	-2,93315	0,0002
	بدون ثابت ولا اتجاه	-4,8702	-1,94888	0,0000

يبين لنا الجدول لنا أن القيم الإحصائية أصغر من القيم الجدولية، والقيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن السلسلة مستقرة في الفرق الأول.

- **دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية (Tp):**

المتغير	المستوى	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الإحتمالية
Tp	ثابت+ إتجاه	-3,298833	-3,515523	0,0798
	ثابت	-1,374985	-2,933158	0,5854
	بدون ثابت ولا اتجاه	-1,105272	-1,948886	0,2398

نلاحظ من خلال النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0,05، والقيمة الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية، ومنه نقبل فرضية عدمية التي تفيد بوجود جذر الوحدة والسلسلة غير مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة، وبما أن السلسلة غير مستقرة في المستوى، ننتقل إلى الفرق الأول.

المتغير	الفرق الأول	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الاحتمالية
TP	ثابت+اتجاه	-8, 349818	-3 ,52787	0 ,000000
	ثابت	-8,326580	-2 ,9331	0,000000
	بدون ثابت و لا اتجاه	-8,432655	-1,948886	0,000000

نلاحظ من خلال النتائج أن القيمة الاحتمالية أقل من05, 0، والقيمة الإحصائية أقل من القيمة الجدولية وهذا في الحالة (بدون ثابت ولا اتجاه)، أما الحالتين السابقتين يكون الثابت والاتجاه غير معنويين وبالتالي نأخذ الاقتراح الثالث، ونرفض الفرضية العدمية، ونأخذ الفرضية البديلة التي تفيد أن السلسلة مستقرة في الفرق الأول..

- **اختبار التكامل المتزامن: (johansen)**

بما أن المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى، نستعمل اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (pib, g, tp). ولكن نحدد أولا درجة التأخير وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي var، و جميع المعايير (AIC , SC) اقترحت درجة التأخير هي (2) .

-أولا: اختبار الأثر:

الفرضية العدمية	القيمة الاحتمالية للأثر	القيمة الحرجة عند 0,05	القيمة الاحتمالية
r=0	150,9194	29,79707	0,0001
r≤1	53,98401	15 ,49471	0,0000
r≤2	17,60849	3,841466	0,0000

تشير نتائج اختبار الأثر أن القيمة الاحتمالية للأثر أكبر من القيمة الحرجة عند 0,05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا ما يفسر وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

ثانيا: اختبار القيمة العظمى:

الفرضية العدمية	القيمة الاحتمالية للقيمة العظمى	القيمة الحرجة عند0,05	القيمة الإحتمالية
r=0	96,93541	21,13162	0,0000
r≤1	36,37552	14,26460	0,0000
r≤2	17,60849	3,841466	0,0000

تشير نتائج اختبار القيمة العظمى أن القيمة الاحتمالية للقيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند 0,05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
من خلال نتائج اختبار الأثر والقيمة العظمى يتبين لنا أن هناك وجود تكامل مشترك ومتزامن بين المتغيرات وهو ما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي: (vecm)

نقوم بتحديد معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي vecm، مع أخذ المتغير (pib) كمتغير تابع والمتغيرين (g) و (tp) كمتغيرين مفسرين.

-معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:

D(PIB) = C(1)*(PIB(-1) - 2.21883980076*G(-1) - 1.68493101467*TP(-1) + 311417.678906) + C(2)*D(PIB(-1)) + C(3)*D(PIB(-2)) + C(4)*D(G(-1)) + C(5)*D(G(-2)) + C(6)*D(TP(-1)) + C(7)*D(TP(-2)) + C(8)

D(PIB) = -0.963890692141*(PIB(-1) - 2.21883980076*G(-1) - 1.68493101467*TP(-1) + 311417.678906) + 0.799379739193*D(PIB(-1)) + 0.259475636911*D(PIB(-2)) - 2.33844205354*D(G(-1)) - 0.373934583525*D(G(-2)) - 0.722513570919*D(TP(-1)) - 0.51966160514*D(TP(-2)) + 413660.113588

يتبين لنا من خلال المعادلة أن النفقات العامة تظهر بإشارة موجبة، مما يدل على أن النفقات العامة تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، الممثل للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث أن ارتفاع النفقات العامة بوحدة واحدة ينتج عنه ارتفاع 2,2188 من الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود علاقة موجبة وطردية بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما ينطبق على الجانب النظري حيث تنطبق النتائج على قانون wanger، الذي أكد أن كل زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد وجود علاقة تبادلية وإيجابية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، كما يؤكد دعم الدراسة للطرح الكينزي الذي يرى أن الإنفاق الحكومي هو الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

نلاحظ أيضا أن الإشارة موجبة لمعامل إيرادات الجباية البترولية، وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، و يدل على تأثير إيرادات الجباية البترولية إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، حيث أن ارتفاع وحدة واحدة من إيرادات الجباية البترولية ينتج عنه ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 1,68، وهو ما يدل على أن إيرادات الجباية البترولية لها تأثير قوي على الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي ينطبق على الجانب النظري الذي يعتبر أن إيرادات الجباية البترولية هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، بما أنها تحتل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، التي تعتمد عليها الدولة في

تمويل موازنتها العامة، و أخيرا تبقى إيرادات الجباية البترولية مرهونة بتطورات أسعار النفط، التي لها تأثير مباشر على الموازنة العامة.

-السببية طويلة الأجل:

معامل تصحيح الخطأ الشعاعي c(1)	القيمة الاحتمالية
-0,96389069	0,00000

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ الشعاعي c(1)، يظهر بإشارة سالبة، والقيمة الاحتمالية المرافقة له أقل من 0,05، أي أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، وهذا يفسر لنا وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (pib) والمتغيرين المفسرين (G) و (Tp) .

- السببية قصيرة الأجل:

أولا: دراسة السببية بين pib و g:

F . statistic	0,0006
Chi . square	0,0001

من خلال الجدول يتبين لنا أن النفقات العامة تسبب الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين g وpib.

ثانيا: دراسة السببية بين tp وpib:

F. statistic	0,0322
Chi. Square	0,0400

من خلال الجدول يتبين لنا أن إيرادات الجباية البترولية تسبب الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين TPوpib.

- **دراسة صلاحية النموذج:**

معامل التحديد	0,81
F فيشر	26,67
القيمة الاحتمالية F	0,0000

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0, 81، أي تقترب من الواحد، وبالتالي وجود قوة في العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، أي هناك قوة تفسيرية للنموذج، وأن النفقات العامة وإيرادات الجباية البترولية تفسَّر بواسطة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 81 %، والنسبة المتبقية ترجع للأخطاء العشوائية.

-نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج له دلالة إحصائية من خلال F فيشر، حيث أن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا يعني أن النموذج معنوي.

- دراسة خلو النموذج من الأخطاء العشوائية:

لاختبار جودة نموذج تصحيح الخطأ سيتم الاستعانة بالاختبارات التالية:

- **اختبار عدم ثبات التباين:**

بما أن القيمة الاحتمالية F. statistic تساوي 0,3727، أي أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد ثبات التباين ونرفض الفرضية البديلة التي تفيد بعدم ثبات التباين.

- **اختبار عدم الارتباط الذاتي للبواقي:**

باستعمال اختبار serial correlation LM test، يظهر لنا أن القيمة الاحتمالية F statistic تساوي 0,4686، أي أكبر من 0,05، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية H0 التي تفيد بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

تظهر لنا القيمة الاحتمالية jaque béra تساوي 0,0947، أي أكبر من 0,05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تفيد أنها تتبع التوزيع الطبيعي للبواقي.

نتائج الدراسة

1- للنفقات العامة الإجمالية علاقة تبادلية إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي، فكل زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي وبالتالي فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى التحسن والرفع من مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا ما يدعم الطرح الكينزي.

2- أما فيما يخص إيرادات الجباية البترولية كان لها هي الأخرى أثر قوي ومعنوي وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن الجباية النفطية هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، إذ تبلغ نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي40%، فهي المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة لتمويل ميزانيتها العامة، وتحريك اقتصادها الوطني.

على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج ختام هذه الدراسة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات و الحلول الممكنة:

- ضرورة توجيه وترشيد النفقات العامة من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع الأنشطة الإنتاجية.
- استغلال الراحة المالية في تنشيط وتحفيز العرض الكلي من خلال زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي.
- تشجيع الاستثمارات المنتجة وذلك لبناء قاعدة إنتاجية بالتركيز على الصناعات البترولية القادرة على بناء اقتصاد قوي هذا من جهة والاستثمار في القطاعات غير النفطية (الفلاحة، السياحة، الصناعة....).من جهة أخرى.

الهوامش والمراجع:

[1] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، الإسكندرية، 2010، ص 142.

[2] محمد خالد المهايني، خالد شحاذة الخطيب، المالية العامة، منشورات العربية السورية، دمشق، ص 325.

[3] Bigaut Christian, Finance publiques droit Budgétaire, marketing, paris, p08.

[4] S. Chand, public finance, Atlantic Publishers and Distrubutor, new Delhi, India, 2008, p138.

[5] محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص 142.

[6] حامد عبد العزيز دراز، مبادئ الاقتصاد العام، قصر الصفا،الإسكندرية، 1990، ص 98.

[7] عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، بيروت، 1983، ص 136

[8] Francois, Deruel, Jacques Buisson, Finances Publiques Budget et Pouvoir Financier, Edition Dalloz, 13ème édition, Paris, 2000, P10.

[9] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص299.

[10] سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، ط1، عمان، 2011، ص 176.

[11] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (62-89) و (90-05)، دار الكتاب الحديث، ط1، الجزائر، 2013، ص148.

[12] عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 214.

[13] المرجع نفسه، ص 211.

[14] عبد القادر حمادي، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية، جامعة وهران، ص 06.

[15] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص 235.

[16] بن بوزيان محمد وآخرون، الآثار الاقتصادية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، دراسة تطبيقية، ورقة بحثية، جامعة تلمسان، ص 6.

[17] مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها في النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص145.

[18] بنك الجزائر، التقرير السنوي للبنك، 2010، ص 78.

[19] التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2011، ص29.